Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011 م : الاعتراف بالتنوع العرقي والقبلي نموذجًا

محمد محمد على محمود محمد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة اجدابيا - ليبيا
moh1973r@gmail.com

Policies for Strengthening National Identity in Libya after the February 2011 Revolution: Recognizing Ethnic and Tribal Diversity

Mohammed Khairallah Abdullah Al-Zarbi
Faculty of Economics and Political Science - Ajdabiya University – Libya

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 20/7/ 2026 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:5/8/ 2026

الملخّص
تبحث هذه الدراسة سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011م ، مُركزةً على آليات الاعتراف بالتنوع العرقي والقبلي ، الذي يُعدّ سمةً بارزةً في المجتمع الليبي . و تبدأ الدراسة بسؤال: هل للدولة القدرة على تحقيق التوازن بين ترسيخ الهوية الوطنية الشاملة من جهة، واحترام الخصوصيات العرقية والقبلية من جهة أخرى، بما يضمن عدم إقصاء أو تهميش أيٍّ من المكونات الاجتماعية؟ وتستكشف الدراسة التحديات والفرص المرتبطة بهذا المسعى في ظلّ التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا منذ ال17. و كما تسعى إلى تقديم رؤية شاملة وسياسات عملية في المجالات التعليمية والثقافية والإعلامية ، من شأنها دعم الهوية الوطنية وتعزيز روح التعايش والتسامح بين مختلف المكونات الاجتماعية.
الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية – سياسات الهوية – التنوع العرقي – التنوع القبلي – التوافق السياسي.

ABSTRACT
The measures implemented to fortify Libyan national identity 17 the February 2011 Revolution are examined in this paper, with particular attention paid to methods for acknowledging the nation's ethnic and tribal diversity, which is a distinguishing characteristic of Libyan society. In order to prevent the exclusion or marginalization of any social components, it tackles the issue of how the state can simultaneously respect ethnic and tribal particularities and promote an inclusive national identity. Within the framework of Libya's post-revolutionary political and social changes, the paper examines the potential and difficulties related to this undertaking. It also strives to reinforce national identity and foster a spirit of tolerance and coexistence among the nation's many social groupings by offering a thorough perspective and useful policy proposals in the areas of education, culture, and the media.
Keywords: National Identity – Identity Policies – Ethnic Diversity – Tribal Diversity – Political Consensus.

المقدمة

لم يُولِ الباحثون والمثقفون أزمة الهوية في ليبيا اهتمامًا كافيًا ، و بالرغم من كونها جزءًا لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد . ورغم مظاهرها العملية ، فقد أدى ذلك إلى إهمالها نظريًا. وقد أعاق هذا التهميش أو الإنكار فهم الهوية كعامل أساسي مؤثر في الفعل الاجتماعي والصراع السياسي والبنية المؤسسية والأنماط السلوكية. وقد أثر ذلك سلبًا على مسارات استقرار المجتمع ونموه ، إذ أدى إلى بروز هويات فرعية وتطلعات متميزة قائمة على مصالح فئوية ومناطقية دون مراعاة الآخرين.

و يُسلّط هذا التناقض بين إنكارها النظري وتطبيقها الفعلي الضوء على مسألة الهوية الليبية. لقد ابتعدت دراسة هذه الهوية دراسةً معمقةً ، كإطارٍ لفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية ، و عن النقاش الأكاديمي حولها. وقد تأثرت عملية الاستقرار والنمو بشكلٍ مباشرٍ بتكوين أهدافٍ وهوياتٍ فرعيةٍ ذات مصالح ذاتية ، نتيجةً لهذا الإهمال. **(النعمي السائح ، 2020 م ، ص181).**

فقد ظهرت مبادرات عديدة لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس جديدة عقب الإطاحة بالنظام السابق عام 2011م . فإن ليبيا دولة ديموقراطية قائمة على مبادئ المواطنة والتعددية والعدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو العقيدة ، وفقًا للإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011م . و مع الحفاظ على الهويات المكونة المختلفة داخل الهوية الجماعية للمجتمع الليبي ، و قد تم اعتبار التنوع العرقي والقبلي مصدرًا للثراء الثقافي والتراث الذي يجب الاعتراف به وتعزيزه.

ومع ذلك ، لم يتحقق التوازن المنشود بين التنوع العرقي والقبلي والوحدة الوطنية بسبب التوترات والصراعات السياسية والقبلية التي أعقبت ال17، و كذلك ضعف مؤسسات الحكومة وعجزها عن تنفيذ برامجها بكفاءة. ونظرًا لوقوعها ضمن نطاق سياسات الدولة العامة - وخاصة سياسات الهوية الوطنية والسياسات المتعلقة بالتنوع الثقافي والاجتماعي والتعددية - فإن دراسة سياسات تعزيز الهوية الوطنية الليبية مع مراعاة التنوع العرقي والقبلي بعد 17 فبراير 2011 م أمر بالغ الأهمية.

و بناءً على ما سبق ، فقد برزت مسألة الهوية والتماسك الوطني في ليبيا كمسألة محورية تحظى باهتمام بالغ في ظل الوضع الراهن . ولضمان الاستقرار والتنمية ، ومعالجة القضايا السياسية والاجتماعية التي تواجه الأمة ، و بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز الانتماء الوطني وتوحيد الهوية بين مختلف مكونات المجتمع.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من التحديات التي واجهت الدولة الليبية في بناء وتعزيز هوية وطنية جامعة بعد ثورة السابع عشر من فبراير 2011م، في ظل وجود تنوع عرقي وقبلي وثقافي واسع، وما صاحب المرحلة الانتقالية من تحولات سياسية وأمنية واجتماعية أثرت في طبيعة الانتماء الوطني ومستوى التماسك المجتمعي. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز الوحدة الوطنية، إلا أن استمرار الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية وضعف المؤسسات وظهور الولاءات الفرعية أسهم في إضعاف فاعلية السياسات الرامية إلى بناء هوية وطنية مشتركة. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن مدى نجاح سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا بعد عام 2011م، والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في صياغة هذه السياسات وتنفيذها، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين احترام التنوع المجتمعي وترسيخ الانتماء الوطني الجامع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا خلال الفترة التي أعقبت ثورة السابع عشر من فبراير 2011م، والتعرف على الأسس التي استندت إليها هذه السياسات في التعامل مع التنوع العرقي والقبلي والثقافي داخل المجتمع الليبي. كما تسعى إلى دراسة العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة في نجاح أو تعثر هذه السياسات، وبيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في توجيه مساراتها. وتهدف الدراسة كذلك إلى تقييم مدى إسهام سياسات الهوية الوطنية في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي، واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تدعم جهود بناء هوية وطنية جامعة في ليبيا.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الهوية الوطنية باعتباره أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تشهد مراحل انتقالية وتنوعًا عرقيًا وقبليًا وثقافيًا كما هو الحال في ليبيا. وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالهوية الوطنية وسياسات إدارتها في الدول متعددة المكونات الاجتماعية، من خلال تقديم تحليل علمي لتجربة ليبيا بعد عام 2011م. أما الأهمية العملية فتتمثل في توفير فهم أعمق للتحديات التي تواجه صناع القرار عند صياغة وتنفيذ سياسات تعزيز الهوية الوطنية، بما يساعد على وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لتحقيق التماسك المجتمعي وتعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني، والإسهام في دعم جهود المصالحة الوطنية وبناء الدولة في ليبيا.

فرضيات الدراسة

وتنطلق الدراسة من فرضية مضونها أنّ الظروف البنيوية الداخلية، مثل البنية القبلية والاجتماعية والمؤسسية ، إلى جانب العوامل البيئية الخارجية ذات الطابع الإقليمي والدولي ، تؤثر تأثيرًا مباشرًا على مسار سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا ، سواء من حيث تبنيها أو تنفيذها أو مدى نجاحها في تحقيق أهدافها . وبذلك تتعامل الدراسة مع هذه الظروف الداخلية والخارجية بوصفها متغيرات مستقلة ، فيما تعتبر سياسات تعزيز الهوية الوطنية بعد 17 فبراير 2011 م ، المتغير التابع الذي تسعى إلى تفسيره وتحليله .

و تعتمد الدراسة منهجية متعددة الأبعاد تمزج بين العديد من منهجيات التحليل وإجراءات البحث وأساليب الدراسة لتحقيق هذا الهدف. فمن حيث التحليل تستخدم الدراسة نهجًا مؤسسيًا وقانونيًا للنظر في القوانين والسياسات والنصوص الدستورية ذات الصلة؛ ونهجًا اجتماعيًا سياسيًا لفهم كيفية تفاعل الدولة مع المكونات الاجتماعية؛ ونهجًا بيئيًا لتقييم كيفية تشكيل التأثيرات الخارجية لسياسات الهوية الوطنية. منهجيًا، تستخدم الدراسة نهجًا تاريخيًا لتتبع تطور الهوية الوطنية الليبية عبر مراحل مختلفة، ونهجًا مقارنًا للتعلم من تجارب الدول الأخرى ذات الهويات المتعددة، ونهجًا وصفيًا تحليليًا لرصد وتحليل الواقع الحالي. و مع ذلك تستخدم الدراسة منهجية بحث تمزج بين النهج الكمي باستخدام الاستبيانات ، وعند الإمكان ، البيانات الديموغرافية والاجتماعية ، و مع النهج النوعي من خلال تحليل الوثائق والنصوص القانونية والمقابلات المتاحة.

تُقرّ الدراسة بعدة قيود منهجية ، و أبرزها تركيزها الزمني على سنوات ما بعد 17 فبراير 2011م ، مع اللجوء إلى خلفية تاريخية موجزة عند الحاجة. و بجانب ذلك ، تُعدّ البيانات الكمية الدقيقة حول توجهات المكونات الاجتماعية نادرة ، مما يستدعي الاعتماد على الوثائق الرسمية والفحص النوعي. و كما يصعب تفسير النتائج وتطبيقها على الواقع نظرًا لتنوع الخطاب السياسي والاجتماعي حول الهوية الوطنية.

وتتبلور هذه الورقه حول عدد من القضايا الرئيسية و يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولًا: مفهوم الهوية الوطنية وأبعادها النظرية والسياسية والإجتماعية.

ثانيًا: التنوع العرقي والقبلي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية.

ثالثًا: الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011م وإنعكاساتها على الهوية الوطنية.

رابعًا: التحديات والإشكاليات أمام تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا .

خامسًا: المبادرات والسياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية.

سادسًا: تضمين التنوع ودور المكونات العرقية والقبلية في صياغة السياسات والخطابات الرسمية.

سابعًا: تقييم سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا .

ثامنًا: الاستراتيجيات المستقبلية المقترحة لتعزيز الهوية الوطنية الليبية في ظل التنوع.

تاسعًا: الخاتمة (النتائج والتوصيات)

عاشرًا: قائمة المراجع

أولًا: مفهوم الهوية الوطنية وأبعادها النظرية والسياسية والاجتماعية

تُعدّ فكرة الهوية الوطنية ، التي تُعبّر عن الروابط الثقافية والسياسية والعاطفية التي تربط الناس ببلدهم أو دولتهم، جوهريةً في العلوم الاجتماعية والسياسية. وقد قدّم لها باحثون مُختلفون تعريفاتٍ مُختلفة. يصفها أنتوني سميث بأنها "مجموعة من الرموز والقيم والذكريات التاريخية المُشتركة التي تُضفي على المجموعة شعورًا بالتفرّد والاستمرارية " ، بينما يذهب بندكت أندرسون إلى أنها "مجتمع متخيَّل يُنظر إليه باعتباره وحدة سياسية ذات سيادة" أما على مستوى الوطن العربي ، فترى آمال العبيدي أن الهوية الوطنية في ليبيا هي "إطار جامع للولاءات الجزئية – القبلية والجهوية – يحدّد علاقة الفرد بالمجتمع والدولة" **(العبيدي، 2012، ص 22)** ، ويؤكد زاهي المغيربي على أنها "نتاج تفاعل التاريخ والجغرافيا والسياسة في تشكيل الولاء والانتماء" **(المغيربي، 2014، ص 36)**

وتؤدي هذه التعريفات إلى استنتاج أن الهوية الوطنية هي بناء اجتماعي وسياسي معقد يرتكز على عناصر مترابطة، بما في ذلك التاريخ المشترك ، والموقع الجغرافي، والثقافة، والدين، واللغة، والمؤسسات السياسية التي تمثل الدولة، وليس مجرد شعور شخصي بالانتماء.

البعد النظري للهوية الوطنية

ووفقًا للبعد النظري، تُعدّ الهوية الوطنية إطارًا لفهم كيفية ارتباط الأفراد بالدولة والمجتمع. و كما تُعدّ أداةً لإدارة الانتماءات الفرعية وتوجيهها نحو هوية أسمى وأكثر اكتمالًا. ويشير إبراهيم الحيدري إلى أن "الهوية الوطنية في المجتمعات العربية هي عملية متجددة تعكس توازن القوى بين المكونات الاجتماعية والثقافية" **(الحيدري، 2005، ص 11)**

البعد السياسي

ففي ظل التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ 17 فبراير 2011م ، فقد تتزايد أهمية الهوية الوطنية في البلاد . و أصبح موضوع الهوية الوطنية الآن سياسيًا في جوهره ، و نظرًا لانهيار البنية المركزية وظهور الانقسامات الجهوية

والقبلية : من يتولى زمام الأمور؟ ما هو توزيع السلطة؟ هل من الممكن بناء مؤسسات ودولة قانون في ظل هذه التعددية؟ وهذا يُبرز أهمية السياسات العامة في تعزيز الهوية الوطنية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

البعد الاجتماعي

إن التنوع الثقافي والعرقي الذي يميز المجتمع الليبي ، والذي يشمل العرب والأمازيغ والتبو والطوارق وغيرهم ، مثال واضح على البعد الاجتماعي. هذه المجموعات جميعها جزء من نسيج واحد تراكمي تشكل على مر الزمن بفعل الجغرافيا والهجرات والصراعات ضد الاستعمار. وإذا أُحسن التعامل مع هذا التنوع ، فإنه يمكن أن يعزز الهوية الوطنية بدلًا من أن يُسهم في تفتيتها.

فقد تتفاعل العوامل التاريخية (النضال ضد الاستعمار، الاستقلال عام 1951م)، والجغرافية (موقعها الاستراتيجي الرابط بين أفريقيا والعالم العربي والبحر الأبيض المتوسط)، والثقافية (اللغة العربية، والدين الإسلامي، والمكونات البربرية والأفريقية) ، والسياسية (أشكال الحكم المختلفة ، من الملكية إلى الجماهيرية ، وصولاً إلى الفترة الانتقالية) لتكوين الهوية الوطنية الليبية. وقد تغيرت هذه الهوية باستمرار استجابةً للأحداث والتحولات التي مرت بها الأمة.

أن مشكلة الهوية الوطنية الراهنة في ليبيا هي معضلة إدارية وليست وجودية. و يشعر الناس بالهوية الوطنية، وإن تباينت مظاهرها. إلا أنها تتطلب سياسات عامة رشيدة تعالج القضايا السياسية والاجتماعية المعاصرة ، وتعزز الانتماء الوطني ، وتعترف بالتنوع العرقي والثقافي، وتضمن الاستقرار والتقدم. **(حاسي صالح، 2014، ص 67)**

ثانيًا: التنوع العرقي والقبلي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية

يتميز الهيكل الاجتماعي والسياسي في ليبيا بتنوع عرقي وقبلي كبير. و يتألف سكان ليبيا من العرب والبربر والتبو والطوارق وبعض الأفارقة الصحراويين ، وجميعهم يعيشون في مناطق جغرافية متمايزة، و تحدها أحيانًا دول مجاورة. فعلى سبيل المثال، يتواجد شعب الطوارق في جنوب غرب ليبيا، وينتشر في جميع أنحاء الساحل والصحراء. **(الشريف سالم، 2019)**.

يؤثر هذا التنوع بشكل مباشر على توزيع الثروة والسلطة ، وكذلك على عملية صنع القرار السياسي في ليبيا. و كما يُعيق بناء هوية وطنية متماسكة بشدة ، لا سيما في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي أعقبت 17 فبراير 2011م . فبدون قواعد شاملة للتعامل مع التنوع ، كشفت الاحتجاجات والانقسامات الجهوية والقبلية عن هشاشة الروابط الوطنية. وللحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، أصبح من الضروري الآن ترسيخ هوية وطنية واحدة مع مراعاة التنوع العرقي والقبلي.

نماذج النظرية في العلاقة بين الهوية الوطنية والتنوع

و تطرح الدراسات السياسية ثلاثة نماذج أساسية لفهم العلاقة بين الهوية الوطنية والتنوع الاجتماعي:

1. النموذج المدني (Civic Model):

يُبرز هذا النموذج أن الهوية الوطنية ، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية ، و ترتكز على مبادئ وممارسات مدنية مشتركة ، كالمواطنة والمساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون . ولتعزيز الوحدة الوطنية دون محو الهويات الفرعية ، و يدعو هذا النموذج إلى دمج الولاءات الفرعية لصالح الولاء للدولة ومؤسساتها.

2. النموذج الجماعي أو القومي (Ethno-Communitarian Model):

يقوم هذا النموذج ايضا على فكرة أن الانتماء إلى جماعة ثقافية واجتماعية أوسع ، كأمة أو طائفة ، و هو أساس الهوية الوطنية. قد يُعيق هذا النموذج ، الذي يُشدد على قبول التنوع والاختلاف في تكوين الهوية، بناء دولة موحدة ، ولكنه قد يُعزز أيضًا الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني الشامل.

3. النموذج التعددي (Pluralistic Model):

يُدمج هذا النهج الهويات العرقية والقبلية في إطار هوية وطنية موحدة ، مُقرًا بالهوية الوطنية والوحدات الفرعية. ويدعو هذا النهج إلى قوانين تُشجع المواطنة والديمقراطية والتمثيل العادل والتواصل بين مختلف المكونات . ويُعدّ هذا النموذج الأمثل لليبيا بعد 17 فبراير، فإذ يُحقق التوازن بين الاعتراف بالتنوع الثقافي والقبلي والحفاظ على الوحدة الوطنية. **(حاسي صالح، 2014، ص 67)**

أثر التنوع العرقي والقبلي على الهوية الوطنية الليبية

لقد لعب التنوع العرقي والقبلي دورًا مزدوجًا في تشكيل الهوية الوطنية الليبية عبر التاريخ من ضمن زاوية ايجابية يُظهر تنوع التقاليد الثقافية والفنية واللغوية والدينية كيف ساهم في تعزيز ثقافة البلاد. و كما ساهم في تعزيز الشعور بالهوية الوطنية التي جمعت بين القبائل والمجتمعات العديدة مقاومة الاستعمارين الإيطالي والبريطاني و من زاوية أخرى سلبية عندما تُهمل السياسات الاعتراف بالاختلافات، قد يؤدي التنوع إلى صراعات على السلطة والتمثيل، و كما حدث بعد 2011م ، حيث ظهرت التوترات بين المكونات القبلية والإقليمية في الحكم والمناصب السياسية ، والأمر الذي هدد التماسك الاجتماعي وأضعف جهود بناء هوية وطنية جامعة .

فإن القدرة على بناء هوية وطنية متماسكة تُعزز شعور المواطنين بالانتماء الوطني مع الحفاظ على الهويات الثقافية والعرقية لكل مجتمع تُمثل بلا شك العقبة الأكبر. وهذا يُشكل أساسًا حاسمًا لبناء مؤسسات ديمقراطية موحدة تتقبل التنوع.

و يتضح من خلال استعراض التنوع العرقي والقبلي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية أن الهوية الوطنية الليبية ليست ثابتة أو أحادية البعد، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين التاريخ والجغرافيا والثقافة والسياسة. ومن ثم ، فإن بناء هوية وطنية متماسكة يتطلب تبني نموذج تعددي قادر على الدمج بين الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع ، مع تعزيز سياسات المواطنة المتساوية والتمثيل العادل لجميع المكونات الاجتماعية.

ثالثًا: الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011م

كان انهيار النظام المركزي السابق ، وانهيار مؤسسات الدولة ، وظهور ثغرات أمنية وسيادية خطيرة ، من السمات المميزة للتغيرات السياسية والأمنية الاستثنائية التي أعقبت 17 فبراير 2011 م في ليبيا. نتجت عن هذه التغيرات أزمة هوية وطنية حادة، و قد أبرزت أيضًا الصراعات بين مختلف الجماعات العرقية والقبلية ، ومحدودية قدرة الدولة الوطنية على التحكم في التنوع الاجتماعي والسياسي.

الأوضاع السياسية

ينص الدستور المؤقت لعام 2011م على أن ليبيا دولة ديمقراطية قائمة على مبادئ المواطنة والتعددية والعدالة الاجتماعية دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقد وضعته الدولة الانتقالية في محاولة لإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية بعد ال17 وفي سعيه لتوحيد مختلف المكونات في هوية وطنية واحدة أقرّ الدستور أيضًا بالتنوع العرقي والقبلي كجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي الليبي.

ومع ذلك، قد برزت عدة عوائق أمام التطبيق الفعلي لهذه الأفكار، و أبرزها ضعف مؤسسات الدولة، والاستقطاب السياسي بين مختلف الفئات ، وغياب إجراءات فعّالة لاتخاذ قرارات شاملة ونزيهة.

وقد تأثرت عملية تعزيز الهوية الوطنية بشكل مباشر بهذا الوضع ، الذي قوّض ثقة الجمهور بالحكومة ، وأوجد مساحةً لتضارب الولاءات القبلية والمناطقية.

الأوضاع الأمنية

تشتتت الأجهزة العسكرية والأمنية في البلاد ، وتزايد عدد الجماعات المسلحة المحلية و الإقليمية، مما صعّب على الحكومة فرض القانون والدفاع عن حدودها ولأن الولاء القبلي أو المجتمعي المحلي تجاوز أحيانًا الولاء للدولة ، فقد أدى هذا عدم الاستقرار إلى إضعاف الهوية الوطنية وتوسيع الانقسامات الاجتماعية، مما أثر على الهوية الوطنية.

انعكاسات الأوضاع السياسية والأمنية على الهوية الوطنية

توضح هذه الأوضاع أن الهوية الوطنية الليبية تواجه اختبارًا حقيقيًا بعد ال17 ، حيث أصبح الحفاظ على الوحدة الوطنية مع الاعتراف بالتنوع العرقي والقبلي تحديًا مركبًا . و فقد أسهمت الانقسامات السياسية والصراعات الأمنية في تعزيز ولاءات فرعية ، مما أضعف قدرة الدولة على ترسيخ هوية وطنية شاملة، بينما أظهرت الحاجة إلى سياسات عامة شاملة تركز على التمثيل العادل ، دمج المكونات المتنوعة ، وتعزيز قيم المواطنة كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يمكن القول إن البيئة السياسية والأمنية التي أعقبت 17 فبراير 2011 م لعبت دورًا محوريًا في تحديد مسار الهوية الوطنية الليبية . فقد أظهرت أن بناء هوية وطنية موحدة لا يقتصر على القوانين والدساتير فحسب ، بل يتطلب أيضًا مناخًا سياسيًا مستقرًا ، ومؤسسات قوية ، وأنظمة فعّالة للتعامل مع التنوع الاجتماعي والعرقي . ونتيجة لذلك ، يتضح جليًا مدى ارتباط الظروف السياسية والأمنية بتطور الهوية الوطنية ، حيث يُعد كل منهما ضروريًا لنجاح الآخر.

رابعًا: التحديات والإشكاليات أمام تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا

ونظراً للتنوع العرقي والقبلي الذي يميز الثقافة الليبية والبيئة السياسية والأمنية غير المستقرة التي نتجت عن 17 فبراير 2011م ، و تواجه ليبيا عقبات كبيرة ومعقدة في محاولاتها لتعزيز شعورها بالهوية الوطنية. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة أبعاد رئيسية:

1. البعد المؤسسي والسياسي

و كان ضعف المؤسسات الحكومية من أهم العوامل التي أعاقت تطور الهوية الوطنية. فقد أدى ضعف أساليب تمثيل مختلف المكونات العرقية والقبلية ، وعجز الدولة عن تنفيذ برامجها العامة بنجاح ، إلى هشاشة الأنظمة الإدارية والسياسية ، مما جعل العديد من المجتمعات تشعر بالتهميش و كما ساهمت المنافسة السياسية بين الفصائل المختلفة والصراع على السلطة في تسهيل التحول في الولاءات من الدولة إلى الانتماءات دون الوطنية، مما يؤثر على التماسك الوطني ووحدة الهوية **(الشريف سالم، 2019)**.

2. البعد الاجتماعي والاقتصادي

تُعدّ البطالة والفقر والتفاوتات الإقليمية أمثلةً على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرةً على شعور السكان بالانتماء الوطني ففي المجتمعات القبلية ، غالبًا ما يكون الولاء القبلي أكبر من الالتزام بالدولة ، مما يؤدي إلى انتشار الولاءات المتعددة وربط الآفاق السياسية والاقتصادية بالرتبة القبلية وهذا يجعل من الصعب إنشاء هوية وطنية متماسكة ويؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي.

3. البعد الثقافي والرمزي

تُشكّل الفروقات الثقافية بين مختلف المكونات ، كالأمازيغ والتبو والطوارق والعرب ، عوائق أمام الهوية الوطنية. وكما يتضح من سياسات التعليم والإعلام ، حيث تحتفظ بعض العناصر بهويات فرعية تختلف عن الهوية الوطنية ، فإن هذه الانقسامات جعلت من الصعب بناء ذاكرة تاريخية وطنية متماسكة. **(المغيربي ونجيب الحصادي ، 2014)**

4. البعد الإقليمي والدولي

يُعدّ تمدد العناصر العرقية والقبلية عبر الحدود ، كما هو الحال مع الطوارق والتبو، الذين لديهم امتدادات في دول مجاورة كالنيجر وتشاد ، و أحد أهمّ السبل التي تُسهم بها التأثيرات الإقليمية والعالمية في تفاقم مشكلة الهوية. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم التوترات العرقية والقبلية ، وإضعاف الولاء للدولة الوطنية ، وأدّى إلى مشاركة أجنبية غير مباشرة في الحروب المحلية.

5. التحديات المتعلقة بالتنمية والديمقراطية

أعاق غياب قوانين شاملة تدعم المواطنة والديمقراطية والتمثيل السياسي العادل جهود بناء هوية وطنية متماسكة. فالسيطرة القبلية على الأدوار السياسية والإدارية تحد من فرص المشاركة العادلة ، وتُبقي على التفاوتات التمثيلية ، مما يضعف فرص التغيير الديمقراطي. **(الزوبي خالد، 2018)**

أن جهود ليبيا لتعزيز الهوية الوطنية بعد 17 فبراير 2011 م تواجه معضلةً معقدةً ومتعددة الجوانب تؤثر على المؤسسات والاقتصاد والثقافة والمستوى الإقليمي. ويكمن العائق الرئيسي في تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع العرقي والقبلي. ويتطلب ترسيخ مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية سياساتٍ عامةً شاملةً ، وتغييراتٍ مؤسسيةً ، وزيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار. **(عبد الحفيظ المالكي، 2006)**

خامسًا: المبادرات والسياسات الحكومية لتعزيز الهوية الوطنية

منذ 17 فبراير 2011م ، طبّقت الحكومة الليبية عددًا من البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية ، مع مراعاة التنوع العرقي والقبلي الذي يُميّز المجتمع الليبي . ولتحقيق التوازن بين الحفاظ على الوحدة الوطنية والاعتراف بالهويات الفرعية ، تُعدّ هذه الإجراءات جزءًا من جهود إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية ، وضمان مشاركة عادلة لجميع المكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1. الإصلاحات الدستورية والتشريعية

كانت الإصلاحات التشريعية والدستورية من أهم ركائز تعزيز الهوية الوطنية. ليبيا دولة ديمقراطية تقوم على قيم المواطنة والتعددية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقد، ووفقًا للدستور المؤقت لعام 2011م . وقد سعت هذه البنود إلى ترسيخ سيادة القانون كركيزة أساسية لبناء هوية وطنية متماسكة، وتشجيع التمثيل العادل لجميع المكونات العرقية والقبلية.

2. برامج التوعية والمجتمع المدني

و مع التركيز على التسامح واحترام الآخر، أطلقت الحكومة أيضًا حملات تثقيفية وتوعوية لتعزيز قيم المواطنة والوطنية والوحدة الوطنية. ومن خلال مبادرات الحوار المجتمعي وورش العمل والفعاليات الثقافية الهادفة إلى دمج جميع الفئات في العملية السياسية والاجتماعية ، وإبراز التراث الثقافي المشترك بين مختلف المكونات ، و قد لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا متكاملًا في هذا المجال. **(محمد نجيب بو طالب، 2012، ص 144)**.

3. دعم التنوع الثقافي ومكافحة التطرف

إلى جانب وضع خطط لمكافحة التطرف وخطاب الكراهية ، قد ركّزت السياسات الحكومية أيضًا على هوية ليبية متماسكة، وعززت التنوع الثقافي، بما في ذلك الفنون المحلية والتقاليد الشعبية. و يشير إلى أن الولاءات التقليدية تُشكّل عائقًا أمام الوحدة الوطنية، وأن النشاط السياسي المعاصر في ليبيا يتقاطع مع البنى القبلية والمناطقية. ومع ذلك، ودون القضاء على الوحدة الوطنية، سعت السياسات الحكومية إلى استغلال هذه الهويات الفرعية لمصلحتها ، **(يوسف الصواني 2013، ص 202)**

4. التحديات المرتبطة بتنفيذ السياسات

رغم هذه الجهود ، لا تزال الحكومة تواجه عددًا من العقبات في تطبيق سياسات تعزيز الهوية الوطنية. وتشمل هذه العقبات تدهور المؤسسات الحكومية ، وتفشي الفساد ، وغياب الاستقرار السياسي و الأمني ، وتباين الولاءات بين المكونات الجغرافية والقبلية ، مما أعاق قدرة الدولة على تحقيق التماسك الوطني الفعال والمشاركة المتساوية

و يبدو أن الإدارة الليبية قد أولت الأولوية للتغيير الدستوري ، والتمثيل العادل ، وحملات التوعية المجتمعية ، واحترام التنوع الثقافي في جهودها لتعزيز الهوية الوطنية . فإن بناء هوية وطنية متكاملة تحترم التنوع العرقي والقبلي ، وتعزز استقرار الدولة والتنمية المستدامة هو النتيجة المرجوة، إلا أنها لا تزال تواجه عقبات مؤسسية واجتماعية وأمنية تحول دون تحقيق ذلك.

سادسًا: التحديات والعقبات في تنفيذ سياسات تعزيز الهوية الوطنية

على الرغم من محاولات تعزيز الهوية الوطنية الليبية عقب 17 فبراير 2011م ، إلا أن عددًا من الصعوبات والعوائق حال دون تحقيق السياسات الحكومية والمشاريع المجتمعية لأهدافها بنجاح. ويمكن الجمع بين هذه الصعوبات من حيث المكونات السياسية والمؤسسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. **(يوسف الصواني 2013، ص 202)**

1. الاستقطاب السياسي والانقسام الليبي

من أبرز المشكلات التي أعاقت تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية الاستقطاب السياسي والانقسامات على أسس إقليمية وقبلية. وقد أعاقت هذه الانقسامات قدرة الدولة على بناء مؤسسات موثوقة وفعالة، مما زاد من حدة الصراعات الداخلية. ووفقًا للحمروني تأثر مشروع الهوية الوطنية الواحدة بشكل مباشر بالاستقطاب السياسي ، بجانب الاختلافات القبلية ، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية ، **(الحمروني 2019، ص 45-60)**

2. ضعف المؤسسات الحكومية

قد تُعد من أكبر العوائق أمام تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا هشاشة المؤسسات الحكومية في البلاد وضعف قدرتها على تنفيذ السياسات. وقد صعّبت محدودية القدرات المؤسسية وآليات التنفيذ غير الواضحة ترجمة المبادرات والبرامج إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، مما قلل من تأثير السياسات في تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والمواطنة الفاعلة ، وفقًا لدراسات

3. التحديات الأمنية والاقتصادية

ازدادت صعوبة تنفيذ سياسات الهوية الوطنية نتيجةً لتدهور الظروف الاقتصادية والأمنية التي أعقبت عام 2011م وأعاقت النزاعات المسلحة والانفلات الأمني والتهديدات المستمرة للبنية التحتية قدرة الحكومة على تنفيذ المبادرات التعليمية والتوعوية وتشجيع التنوع الثقافي و كما واجه تنفيذ المشاريع واسعة النطاق صعوبةً بسبب نقص التمويل والموارد البشرية ، مما قلل من تأثيرها على المجتمع الليبي.

4. تحديات التمثيل العادل والمساواة

أدى ضعف المؤسسات وغياب أنظمة فعّالة للرصد والتقييم إلى صعوبة تطبيق الإصلاحات الدستورية والتشريعية، على الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة إلى ذلك لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات العرقية والقبلية وعلى حساب الولاء الوطني ،و قد أجَّجَت بعض القوى المحلية والتنظيمات المتطرفة الفتنة وعززت الولاءات الفرعية مستغلةً ثغرات مؤسسية وقانونية .

5. التحديات الثقافية والاجتماعية

شكّل التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في ليبيا تحدياتٍ للسياسات. و كان من الصعب بناء ذاكرة وطنية مشتركة، فنظرًا لاختلاف إرث المجموعات المختلفة التاريخي والثقافي. و كما تأثرت فعالية حملات التوعية في الوصول إلى جميع الناس بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، مما قلل من شعورهم بالهوية الوطنية المشتركة. **(الشريف خالد، 2020، ص 31–34)**

أن التغلب على مجموعة معقدة من التحديات ، كالانقسامات السياسية و القبلية، وضعف المؤسسات الحكومية، والمشاكل الأمنية والاقتصادية ، وتحديات التكامل الثقافي والاجتماعي ، أمرٌ ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية في مجتمع متنوع عرقيًا وقبليًا. ولا يزال تحقيق هوية وطنية واحدة مع احترام التنوع هدفًا يتطلب خططًا طويلة المدى، ومؤسسات قوية، ومشاركة مجتمعية ناجحة، بغض النظر عن الجهود الحكومية ومشاريع الأحياء.

سابعًا: تضمين التنوع في السياسات والخطابات الرسمية

فمن أهم الأدوات التي تُبرز فهم الدولة للهوية الوطنية وقدرتها على الاعتراف بالتنوع العرقي والقبلي والثقافي في المجتمع الليبي ، استخدام السياسات والخطابات الرسمية. ويُعدّ دمج التنوع في السياسات الرسمية والخطاب الحكومي ركيزةً أساسيةً لبناء هوية وطنية شاملة تستوعب جميع المكونات الاجتماعية دون إقصاء أو تهميش ، كما أثبتت التجارب في ليبيا بعد عام 2011م .

1. السياسات الرسمية والاعتراف بالتنوع

تُعد سياساتٌ مثل التمثيل العادل في المناصب العامة ونقل الموارد لتعزيز العدالة الاجتماعية من بين التدابير التي اتخذتها الأنظمة الليبية المتعاقبة لدمج التنوع العرقي والقبلي في الإطار المؤسسي للدولة وكان الهدف من هذه التدابير توفير الأساس للمواطنة المتساوية، التي تُعلي من شأن الولاء الوطني على الولاء الفرعي . **(الشريف خالد، 2020 ، ص 31 – 34)**

وشملت الإجراءات الرسمية، على سبيل المثال لا الحصر :

- لضمان تمثيل جميع المكونات في المجالس التشريعية والمؤسسات الحكومية، ينبغي تعديل التشريعات.
- إطلاق مبادرات توعوية وتثقيفية لتحسين فهم السكان لحقوقهم وواجباتهم مع إعادة تأكيد مبادئ التعايش والتسامح .
- المساعدة في المشاريع الثقافية التي تؤكد على التراث المشترك للعناصر المختلفة من أجل تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية.

2. الخطاب الرسمي ودوره في تعزيز الهوية

يتأثر إدراك المواطنين لهويتهم الوطنية بشكل كبير بالخطاب الرسمي. فهو يُهيئ مناخًا إيجابيًا للشعور بالانتماء المجتمعي ، ويُقيّم مدى صحة الاعتراف بالتنوع. ووفقًا للدراسات ، فقد اتُخذت مبادرات في الخطاب الرسمي الليبي،

وخاصةً منذ عام 2011م ، لتعزيز مُثُل المساواة والمواطنة، مع تجاوز السيطرة الجهوية والقبلية على النظام السياسي . **(يوسط الصواني، 2013 ، ص 202)**

ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية للولاءات الجهوية والقبلية عند توزيع المناصب والموارد، أدى إلى استمرار بعض الممارسات الرسمية في تعزيز التقسيمات الفرعية، مما أعاق قدرة الخطاب الرسمي على بناء هوية وطنية متماسكة . **(محمد علي عز الدين، 2014 ، ص 62)**

3. دمج التنوع في البرامج والمبادرات

أطلقت بعض المنظمات الحكومية والمجتمعية مبادرات فعّالة لدعم الهوية الوطنية مع مراعاة التنوع ، بجانب القوانين والبيانات الرسمية. ولتعزيز المشاركة الاجتماعية والمصالحة بين السكان، و تتضمن هذه المبادرات التخطيط لمهرجانات وطنية وأنشطة ثقافية توحد مختلف المكونات العرقية والقبلية. وتشجيع المؤسسات الإعلامية والتعليمية على تبني استراتيجيات تدعم التقاليد المحلية لكل مكون، مع تعزيز مُثُل المواطنة والوحدة الوطنية ولضمان مشاركة كل عنصر في العملية السياسية، و ينبغي تعزيز إجراءات المشاركة المجتمعية في صنع القرار **(الصادق أحمد، 2017 ، ص 45 -85)**

من أجل تصنيف الهوة بين الولاءات الفرعية وبناء هوية وطنية متماسكة في ليبيا، يبدو أن دمج التنوع في السياسات والخطاب الرسمي خطوة أولى ضرورية، وستحدد العوامل التالية مدى نجاح هذه السياسات:

- متانة المؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ الخطط والمبادرات.
- الدفاع المستمر عن المواطنة والعدالة والمساواة في الخطاب الرسمي.
- إدماج جميع العناصر القبلية والعرقية في المساعي السياسية والاجتماعية والثقافية.

و يخلص الباحث إلى أنه في حال غياب أي من هذه العناصر أو قصورها ، ستستمر الانقسامات وستُقيد قدرة الدولة على بناء هوية وطنية متماسكة ولذلك، فإن أحد المكونات الرئيسية والاستراتيجيات لبناء دولة ليبية متماسكة ومستقرة هو دمج التنوع في السياسات والخطاب الرسمي.

ثامنًا: دور المكونات العرقية والقبلية في صنع السياسات

إلى جانب الروابط الاجتماعية بمستويات السلطة المؤسسية والإدارية ، تُعدّ العناصر العرقية والقبلية أساسية في تحديد العملية السياسية وصنع السياسات في ليبيا. فهذه العناصر ليست مجرد فئات اجتماعية هامشية، كما أظهرت التجارب الليبية منذ عام 2011م ؛ بل إنها تلعب دورًا هامًا في توزيع السلطة والموارد، بالإضافة إلى صنع السياسات الوطنية. **(صالح السنوسي، 2016)**

1. التأثير التاريخي والاجتماعي

ارتبطت البنية القبلية تاريخيًا بالسلطة في ليبيا، حيث يتمتع الشيخ أو زعيم القبيلة بتأثير مباشر على صنع القرار المحلي والوطني ، ويمثل القوة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه. وقد نتج عن هذا النمط ازدواجية الولاء بين القبيلة والدولة ، مما عزز العلاقات القبلية على حساب الولاء الوطني ويشير الباحثون إلى أن هذا البناء القبلي لا يزال نشطاً في المجالات الاجتماعية والسياسية، وخاصة على مستوى التفاعلات اليومية والمصالح المحلية، على الرغم من جهود الدولة الحديثة لتفكيكه **(محمد علي عز الدين، 2014، ص 62)**

2. التأثير على صنع السياسات بعد 2011م

أثرت النزاعات العرقية والقبلية بشكل مباشر على نتائج العملية السياسية بعد ال17 ، سواءً في توزيع المناصب أو سنّ التشريعات. على سبيل المثال، غالبًا ما ارتبط تمثيل المكونات المختلفة في المجالس التشريعية والمؤسسات الحكومية بالنطاق الجغرافي لكل مكون ونفوذه القبلي، وليس بالكفاءة أو الخلفية التعليمية. **(الشريف سالم، 2019، ص 87–104)**

وبما أن الولاءات القبلية تتداخل مع الولاءات الإقليمية والإقليمية ، فقد أثرت العوامل العرقية والقبلية أيضاً على اتجاه التحالفات السياسية، مما كان له تأثير على استقرار السياسات الوطنية وتقدم مبادرات تعزيز الهوية.

3. التوازن بين الهوية الوطنية والولاءات الفرعية

العائق الرئيسي يكمن في دور العناصر العرقية والقبلية في ضمان أن تُسهم الولاءات الفرعية في تعزيز الهوية الوطنية بدلًا من بثّ الفتنة في المجتمع. وهذا يستدعي:

- وضع قواعد تمثيل منفتحة وعادلة لجميع عناصر المؤسسات الحكومية.
- إبراز مصالحهم ومكانتهم الاجتماعية من خلال دمج العناصر العرقية والقبلية في صياغة السياسات الحكومية.
- تشجيع ثقافة المواطنة والتواصل لتحويل الولاءات التقليدية إلى قوة تدعم الوحدة الوطنية.

أن تلعب العناصر العرقية والقبلية دورًا مزدوجًا في صنع السياسات: فقد تُشكّل إشكاليةً إذا سيطرت الولاءات الفرعية على الموارد والقرارات، ولكنها قد تُشكّل أيضًا فرصةً لتعزيز الهوية الوطنية إذا استرشدت بإطار مؤسسي وديمقراطي يضمن المشاركة والتمثيل المتساويين لمصالح جميع أصحاب المصلحة . **(الشريف أحمد، 2020، ص 12-18)**

ويخلص الباحث إلى أن قدرة الدولة على دمج العناصر العرقية والقبلية في صنع القرار، وتحويل الولاءات التقليدية إلى قوة للوحدة الوطنية بدلًا من أن تكون مصدرًا للانقسام، هي المسؤولة بشكل مباشر عن نجاح سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا.

تاسعًا: تقييم سياسات تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا – الواقع العملي ونقاط الضعف

يُعدّ تقييم المبادرات الاجتماعية والحكومية الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا بعد 17 2011 م أمرًا بالغ الأهمية لفهم مدى فعاليتها العملية. ورغم العديد من المحاولات، تكشف الأبحاث الميدانية والملاحظة المباشرة أن غالبية السياسات لم تُحدث أثرًا ملموسًا على أرض الواقع، وأن تعزيز الهوية الوطنية لا يزال مرتبطًا بعدد من القضايا الهيكلية والاجتماعية والسياسية.

1. ضعف التجسيد العملي للسياسات

على الرغم من حملات التوعية وإقرار القوانين، إلا أن نتائج هذه السياسات لم تتجسد في واقع يُقرّ بالتنوع العرقي والقبلي أو يُمثّل الوحدة الوطنية **(الشريف سالم، 2019 ، ص 87 – 104)**

عدم كفاءة المؤسسات الحكومية: طغى ضعف القدرات الإدارية والمالية والبشرية على التنفيذ الفعال للسياسات، مما أدى إلى بقاء المبادرات حبرًا على ورق لا يزال للانقسام بين الولاءات الجهوية والقبلية تأثير كبير على الانتماء الوطني، لأن الولاءات الفرعية غالبًا ما تتفوق على الولاء للدولة، مما يحول دون تحقيق الوحدة المنشودة .

2. العقبات البنيوية والاجتماعية والسياسية

أعاقت الحروب المستمرة والانقسامات الحادة بين مختلف الجماعات جهود تعزيز الهوية الوطنية **(الحمروني محمد، 2019، ص 45-60)**

ضعفت قدرة الدولة على تنفيذ مبادرات تعزيز الهوية بفعالية بسبب النزاعات المسلحة وانهيار البنية التحتية الاقتصادية والأمنية **(أحمد علي، 2017، ص 23-30)**

أعاق عدم قدرة الجهات الحكومية والمجتمع المدني على تعديل البرامج لتعكس الواقع على الأرض عدم وجود بيانات وإحصاءات موثوقة حول كيفية تأثير السياسات على الهوية الوطنية .

تُظهر التجارب الواقعية أن المبادرات الاجتماعية والحكومية لم تُحقق النتائج المرجوة ولا تزال الهوية الوطنية الليبية عُرضةً للتدهور والتفكك نتيجةً للنزاعات السياسية ، وضعف المؤسسات، والتحديات الاقتصادية والأمنية، والولاءات الجهوية والقبلية. لذلك، قبل التفكير في أي تدابير مستقبلية ، من الضروري بناء آليات رصد وتقييم فعّالة، واستعادة ثقة الجمهور بالحكومة، وإجراء تغييرات مؤسسية جوهرية لتعزيز الهوية الوطنية.

عاشرًا: الاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز الهوية الوطنية في ليبيا

مع تداخل العوامل التاريخية والاجتماعية والعرقية والقبلية مع الظروف السياسية والأمنية المعقدة التي مرت بها البلاد ، و يُعدّ بناء هوية وطنية قوية ومستدامة في ليبيا بعد 17 17 فبراير 2011 م مهمةً صعبة. ويشير تحليل البرامج السابقة إلى أن غالبية المبادرات المجتمعية والحكومية لم تُترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وهذا يستلزم وضع خطط مستقبلية عملية وشاملة ومتعددة الجوانب، و تُركز على الحفاظ على التنوع العرقي والقبلي وتعزيز التماسك الوطني.

1. تعزيز دور المؤسسات الوطنية وتطوير آليات الحكم الرشيد

يُعدّ تعزيز المؤسسات الحكومية وتحسين أدائها لتمكينها من تنفيذ خططها بكفاءة من أهم ركائز الاستراتيجيات المستقبلية. وتُعدّ التعديلات التشريعية والدستورية ضرورية لضمان التمثيل العادل لجميع المجموعات العرقية والقبلية، وتعزيز سيادة القانون وتحسين المساءلة والشفافية في الجهات الحكومية لضمان توزيع عادل للموارد، ووقف استغلال الولاءات القبلية أو التابعة في مناصب السلطة و إنشاء موارد إدارية وبشرية متخصصة لإدارة السياسات العامة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين النمو المحلي والوطني .

2. تعزيز المواطنة والديمقراطية التشاركية

قد تتضمن الخطط المستقبلية تعزيز المشاركة المدنية الفعالة ونقل مبادئ المواطنة من خلال المبادرات التعليمية والثقافية الوطنية التي تعزز الشعور بالهوية الوطنية وتشجع التسامح واحترام التنوع العنصري والثقافي واستخدام منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تسعى إلى توحيد جميع الفئات والمجالس المحلية لتعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار على جميع المستويات وتسليط الضوء على معارضة خطاب الكراهية والعنف مع الاستفادة من قوة وسائل الإعلام الوطنية والرقمية لتعزيز حوار متماسك يعزز الهوية الوطنية . **(الشريف خالد، 2020)**

3. الاعتراف بالتنوع ودمج الهويات الفرعية

لقد أدى تجاهل التنوع العرقي والقبلي في ليبيا إلى تفاقم الانقسامات وتقويض الوحدة الوطنية.

لذا، تُركز الخطط المستقبلية على: اتباع نهج تعددي شامل يُقر بالهويات الفرعية لكل مجموعة (القبائل، الأمازيغ، الطوارق، التبو، وغيرها)، ويضمن مشاركتها العادلة في المؤسسات الوطنية.

و تعزيز المجالات المشتركة للتبادل الاجتماعي والثقافي بين مختلف السكان من خلال المبادرات التعاونية في المهرجانات الوطنية والتعليم والفنون والرياضة وإن خلق ذاكرة مشتركة من خلال تطوير منهج تعليمي موحد يجمع بين التاريخ المحلي والوطني مع مراعاة التنوع **(فاتن الجوف أحمد، 2017)**

4. مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية

إن إعادة بناء الأجهزة الأمنية بما يحفظ سيادة القانون ويحمي جميع المواطنين، بعيدًا عن الخلافات القبلية أو المناطقية، من القضايا الهيكلية التي تؤثر على استقرار الدولة، ويجب معالجتها لتعزيز الهوية الوطنية و مبادرات التنمية

الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تعزز الانتماء الوطني من خلال سد الفجوات بين المجتمعات والمناطق و يمكن إشراك المنظمات الدولية في مراقبة التوزيع العادل للموارد من خلال آليات تمويل مستدامة لدعم المشاريع التي تعزز الهويات الوطنية **(عبد الحفيظ المالكي، 2006)**

5. بناء الوعي التاريخي والثقافي المشترك

إن أساس كل خطة لتعزيز الهوية الوطنية هو دمج البرامج التاريخية والتعليمية لتقديم رؤية شاملة لتطور الدولة الليبية، واحتضان التنوع وتقليل الانقسامات وينبغي الحفاظ على التراث الثقافي المحلي لجميع المكونات العرقية والقبلية، وتشجيع البحوث والدراسات التي تُبرز الإنجازات المشتركة واستخدام الإعلام والفنون كأدوات لتعزيز الهوية الوطنية وتعريف الأجيال الشابة بالمُثُل العليا المشتركة **(خليل الشريف، 2020)**

6. تعزيز دور المكونات العرقية والقبلية في صياغة السياسات

يُعدّ التعاون الفعال بين مختلف المكونات الاجتماعية أمرًا بالغ الأهمية عند صياغة السياسات ولكي تتمكن كل مجموعة عرقية وقبلية من التعبير عن مصالحها وآرائها لصانعي القرار، ينبغي إنشاء مجالس تمثيلية مستقلة ولضمان ملاءمة مبادرات التثقيف والتوعية الوطنية للواقع الإقليمي والثقافي، ينبغي دمج هذه العناصر في تصميمها وتوفير إجراءات لحل النزاعات الداخلية بين مختلف المكونات، بما يضمن الالتزام بالقانون والشعور المتماسك بالهوية الوطنية **(فاتن الجوف أحمد، 2017)**

7. استراتيجيات مستقبلية متكاملة

يُمكن تحديد الخطط المستقبلية التالية لتعزيز الهوية الوطنية الليبية :

1. تشجيع الحكم الرشيد وإصلاح الأجهزة الحكومية.
2. ترسيخ مبادئ المشاركة المدنية والمواطنة.
3. اتباع نهج تعددي يُقرّ بالهويات الفرعية ويضمن تمثيلها.
4. تعزيز التضامن الوطني، ومعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية.
5. تعزيز فهم مشترك للتاريخ والثقافة يُعزز الشعور بالهوية الوطنية.
6. إشراك العناصر القبلية والإثنية في وضع السياسات والبرامج.
7. إنشاء أنظمة رصد وتقييم مستمرة لقياس فعالية البرامج وضمان استمرار التطوير.

و يزداد احتمال بناء هوية وطنية متماسكة تُراعي التنوع الثقافي والإثني والقبلي الليبي من خلال الاستخدام المنسق والمتكامل لهذه التقنيات ، مما يضمن أيضًا استمرار حصول الدولة القومية والمؤسسات الديمقراطية على الدعم الشعبي.

الخاتمة : النتائج والتوصيات

قد تناولت منهجية الدراسة فرضية مفادها أن السياسات المتكاملة التي تُقرّ بالتنوع العرقي والقبلي، وتدعم المؤسسات الديمقراطية، وتشجع المشاركة المدنية ، قد تُعزز الشعور بالهوية الوطنية في ليبيا. وتبيّن أن هذه الفرضية صحيحة جزئيًا بعد دراسة معمقة لعدة محاور، بدءًا من مفهوم الهوية الوطنية وأبعادها النظرية والسياسية والاجتماعية ، مرورًا بالتنوع العرقي والقبلي وتداعياته على التماسك الوطني ، وانتهاءً بالسياسات والمبادرات الحكومية والصعوبات التي واجهتها. نظريًا ، و يُعدّ تعزيز الهوية الوطنية أمرًا ممكنًا ، إلا أنه في الواقع يُعيقه ضعف المؤسسات ، والصراعات القبلية والسياسية، ومتطلبات الاقتصاد والأمن. و لذا، يجب تعديل الفرضية لتكون أكثر دقة ، مع مراعاة أهمية التغيير المؤسسي، وتسهيل المشاركة المدنية، وموازنة الولاء الوطني بالولاءات القبلية والعرقية. وقد أظهرت النتائج أن الهوية الوطنية الليبية عُرضة لصدمات متكررة خلال فترات الأزمات السياسية والاجتماعية، كما حدث خلال 17 فبراير 2011، حتى مع استقرار بعض عناصرها التاريخية والثقافية. لقد سلّطت الحروب المسلحة، بالإضافة إلى الاختلافات الجهوية والقبلية، الضوء على هشاشة الوحدة الوطنية ومحدودية قدرة الدولة على فرض مشروع وطني واحد. ورغم أن التنوع العرقي والقبلي يُشكّل عائقًا أمام بناء هوية وطنية متماسكة، إلا أنه لا يزال أحد أهم مكونات الهوية الثقافية والاجتماعية. فإلى جانب التأثير المستمر للولاءات الفرعية والإقليمية على القرارات السياسية والاجتماعية، أكد التحليل أن المبادرات والسياسات الحكومية، كالإصلاحات الدستورية والتشريعية ، وبرامج التوعية والتثقيف ، والأنشطة المجتمعية ، لم تُترجم إلى واقع ملموس على أرض الواقع بسبب نقص الموارد وضعف المؤسسات.

وبناءً على هذه النتائج، يُمكن القول إن تعزيز الهوية الوطنية الليبية يتطلب استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه ، قد تتضمن إصلاحًا مؤسسيًا ناجحًا، و تشجيعًا للمشاركة المدنية ، ودمجًا للعناصر العرقية والقبلية في إطار هوية وطنية واحدة . ومن العناصر الأساسية لضمان استدامة التماسك الوطني إطلاق مبادرات تعليمية وثقافية تدعم مُثُل المواطنة والانتماء ، وتُعارض التطرف وخطاب الكراهية. و كما أنه يجب على أي سياسات تدعم الانتماء الوطني أن تعالج القضايا الأمنية والاقتصادية وتضمن التمثيل العادل في المؤسسات السياسية. وفي ضوء ذلك ، وكما يمكن طرح اقتراحات قيّمة لتعزيز الهوية الوطنية الليبية.

- **أولًا** : يجب توجيه الاهتمام نحو بناء مؤسسات وطنية قوية ومنفتحة قادرة على تنفيذ السياسات بفعالية وتوفير أنظمة لمتابعة وتقييم نتائج المشاريع والبرامج.
- **ثانيًا**، تبني نموذج تعددي يعزز التمثيل العادل لجميع المكونات العرقية والقبلية مع ضمان الاعتراف بالهويات الفرعية ودمجها في إطار هوية وطنية واحدة.

- **ثالثًا** ، إطلاق مبادرات مجتمعية وبرامج تعليمية تنشر قيم القبول والتعايش والتسامح مع تشجيع المواطنة.
- **رابعًا** ، معالجة القضايا الأمنية والاقتصادية لتوفير مناخ مستقر يسمح بتحقيق أهداف السياسة الوطنية.
- **أخيرًا** ، تعزيز المشاريع المجتمعية والمشاركة المدنية لتعزيز قدرة الأفراد على التأثير بفعالية في القرارات وبناء المجتمع.

و توضح هذه الدراسة أن الهوية الوطنية في ليبيا عملية ديناميكية مرتبطة بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وليست مجرد فكرة نظرية أو شعار سياسي. و يُشدد هذا البحث على أن أي استراتيجية تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية و يجب أن تكون قادرة على حل النزاعات العرقية والقبلية ، وبناء مؤسسات قوية، وضمان المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع . وبهذا، تتحول الهوية الوطنية من مفهوم نظري إلى مشروع ملموس وقابل للتنفيذ ، يدعم استقرار الدولة والمجتمع الليبيين ، ويعزز الشعور بالانتماء ، ويحقق تماسكًا وطنيًا مستدامًا.

قائمة المراجع

1. احمد، علي. "الأزمة الأمنية والاقتصادية في ليبيا وأثرها على الهوية الوطنية". مجلة الشرق الأوسط، 45، 2017.
2. بو طالب، محمد نجيب. الظواهر القبلية والهويّة في المجتمع العربي المعاصر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
3. الجوف، فاتن، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا نموذجاً 2010-2015. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2017.
4. حاسي، صالح. (2014) .التمثيل السياسي للمكونات العرقية .طرابلس: دار النهضة.
5. الحمروني، محمد. "التحديات السياسية والاجتماعية أمام تعزيز الهوية الوطنية في ليبيا". مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية (2019).
6. الحيدري، علي. (2005) .المكونات الاجتماعية والثقافية .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
7. الزوبي، خالد. "عوامل التفاوت في التمثيل السياسي للمكونات العرقية في ليبيا". مجلة العلوم الاجتماعية، 11(1)، 2018.
8. السنوسي، صالح. "القبيلة في ليبيا تستبيح الوطن". مقال منشور على موقع المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 13 مارس 2016، متاح على: www.lopsresearch.org
9. الشريف، أحمد. "التنوع الإثني في ليبيا: الواقع والتحديات". مجلة الدراسات الليبية، 12(3)، 2020.
10. الشريف، سالم. "ضعف المؤسسات الحكومية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة في ليبيا". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2019.
11. الصادق، أحمد. "مشاركة المجتمع في بناء الدولة الليبية". مجلة الدراسات الليبية، 12(3)، 2017.
12. الصواني، يوسف محمد. ليبيا: ال17 وتحديات بناء الدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013،
13. العبيدي، آمال سليمان. (2012) .*الهويّة في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء* .طرابلس: دار الرواد للنشر والتوزيع.
14. عز الدين، محمد علي. التنمية المعاقة في ليبيا. ليبيا: وزارة الثقافة الليبية، 2014.
15. المالكي، عبد الحفيظ بن عبد الله بن أحمد. نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. رسالة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
16. المغيربي، محمد. (2014) التحول الديمقراطي في ليبيا .طرابلس: جامعة طرابلس. ص 36
17. النعمي، السائح محمد. (2020 .(إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية .جامعة طرابلس.